الواقعة في العربية تحقق تطرق الاحتمال وقد نقل عن
بعض نساء العرب انها قالت انا ناظرة الى ما يفعل الله بي
واردت الانتظار وكذلك قوله تعالى ولا ينظر اليهم محمول
على عدم العطف فانه يراهم اذا ظاهره وكذلك الاخبار
الصحيحة الواردة في السنة وبعد ثبوت الجواز هان
المدرك ولا يضطر الى التاويل وازالة الظاهر الا فيما
لحاله العقل وقد تمسكوا بقوله تعالى لموسى لن تراني
وزعموا ان لن للتابيد وهذا ان استدلوا به على نفي
الوقوع فليس من مباحث من يدعي الاستحالة العقلية
وان استدلوا به على نفي الرؤية الزاما لنا على مناقضته
ادلتنا فسبيلنا ان نقول نفي وقوع الرؤية مصروف الى
ما سال والسؤال عن رؤيته في الدنيا فالنفي متوجه الى
ما سال موسى ثبوته وقولهم ان لن للتابيد ممنوع بل هي
للتاكيد وعدم وقوعه موكدا مقتصرا على ما وقع سؤاله
فاما سؤال موسى عليه السلام فيدل على اعتقاده الجواز
والانبياء عليهم السلام معصومون عن الكبائر من المعاصي
فكيف ينسبون الى اعتقاد ما يستحيل في وصف الله ،
ويجهلون ما يدرك حاله المعتزلة احالته وهذا يليق بالفضل
المتقدم وقد زعم بعض المعتزلة ان موسى عليه السلام
سال الله في ذلك غالطا وهذا ايضا فض وصف العصمة
وقد قالوا ان موسى سال ذلك لقومه لا لنفسه وهذا
غلط فانه قال ارني وما قال ارهم ثم اجابه عن
طلب المحال الرد على من سال ذلك في المحال اليس لما سالوا
ان يجعل لهم الها قال انكم قوم تجهلون كيف والبيان واجب
في

في الحال عند الحاجة اليه وهم يمنعون تاخير البيان الى وقت
الحاجة واما تاخير البيان عن وقت الحاجة فلا يجوز اتفاقا
فصل في جواز تعلق بقية الادراكات بذات الله تعالى لا ،
خلافا ان الاتصالات المقارنة للشم والذوق واللمس مستحيلة
عليه وليست هي الادراكات قال صاحب الكتاب كل ما دل
على ان الرؤية تتعلق بكل موجود ثابت في بقية الادراكات
تتحقق به انها تتعلق بكل موجود وانها يمتنع ان يسمى الباري
تعالى مشموما مذوقا ملموسا لما في هذا الاطلاق من ايهام
الاتصال المستحيل عليه وهذا فيه نظر فان دليله على ان
الرؤية تتعلق بكل موجود انها لما تعلقت بالمختلفات وهي
الجواهر والاعراض كان المصحح هو الوجود المشترك بين
المختلفات وهذه المقدمة لم تثبت في السمع والشم فكيف
يثبت طرد الدليل في بقية الادراكات واحد مقدمات
الدليل غير ثابتة في جميعها نعم قد يطرد ذلك في اللمس
من حيث انه زعم انه ادرك به الجوهر والعرض اما ادراك
السمع والشم فلا يجري ذلك فيه واما قيام هذه ،
الادراكات بذات الرب تعالى فقد ذكرنا ان الدليل على
السمع والبصر هو بعينه يدل على ثبوت بقية الادراكات
له من حيث وجوب نفي النقيضة المضادة له وقد ذكرنا
ان العمدة في ذلك السمع ولم يثبت في هذه الادراكات
سمع فلا يثبت القول بها وذات الباري تعالى مما لا نفهم
حقيقتها فلا يصح الحكم عليها بالقبول من حيث هي ،
والافعال لا تتوقف على ثبوت هذه الصفات فليتامل
الناظر باب القول في خلق الاعمال قال صاحب
الكتاب اتفق سلف الامة قبل ظهور البدع والاهواء

Copyright Reading University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)